العرب
الجمعة 2021/02/19
السنة 43 العدد 11976

الدبيبة يوازن علاقة ليبيا بمصر وتركيا

الرئيس الجديد للحكومة الليبية يبدد مخاوف القاهرة من انحيازه إلى أنقرة

استقبل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، الخميس، رئيس الوزراء الليبي عبدالحميد الدبيبة، في زيارة يحاول من خلالها الدبيبة بعث رسائل طمأنة إلى القاهرة مبددا مخاوفها بشأن انحيازه إلى جانب أنقرة. فيما يؤكد المتابعون أن الدبيبة يميل إلى إيجاد مساحة مشتركة بين جميع الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي، حيث يعي أنه ليس من مصلحته الدخول في صدام مبكر مع القاهرة، وهي التي تملك أوراقا مؤثرة في ليبيا.

القاهرة – قام رئيس الحكومة الليبية الجديد عبدالحميد الدبيبة، بزيارة رمزية إلى القاهرة، الخميس، بهدف طمأنتها بشأن علاقته الوثيقة بأنقرة.

وأجرى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، مباحثات مع الدبيبة في قصر الاتحادية بالقاهرة، الخميس، مؤكدا حرص بلاده على الاستمرار في دعم الشعب الليبي، وتثبيت دعائم السلم والاستقرار.

وعبّر الدبيبة بكلمات دبلوماسية عن تقدير واعتزاز بلاده بجهود مصر لحل الأزمة، ودعمها للمؤسسات الليبية في مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وتطلعه "لإقامة شراكة شاملة مع القاهرة، واستنساخ نماذج ناجحة من تجربتها التنموية".

ويعمل الدبيبة على توفيق الأوضاع "ضمنيا" بين مصر وتركيا، بحيث يتجنب عملية الاختيار بينهما، فهو لن يستطيع التحلل من ولائه المعروف لأنقرة، والتي أسهمت في صعوده إلى السلطة في جنيف، وليس من مصلحته الدخول في صدام مبكر مع القاهرة، وهي التي تملك أوراقا مؤثرة في ليبيا.

أحمد عليبة

القاهرة أظهرت قدرا كبيرا من التعاون مع حكومة الدبيبة

وقال الباحث في المركز المصري للدراسات الاستراتيجية أحمد عليبة بالقاهرة، إن مصر استفادت من تجربة التعامل مع حكومة السراج، حيث اعتقدت أن تشكيلها، بموجب اتفاق الصخيرات، سيؤدي لتوفير الاستقرار، لكن ما حصل أن الأوضاع ذهبت لمنحى خطير، وخضع الرجل لابتزاز الميليشيات واستسلم لضغوط تركيا.

وأضاف لـ"العرب"، أن "القاهرة أظهرت قدرا كبيرا من التعاون مع حكومة الدبيبة، وهو ما عبّر عنه الرئيس السيسي في اتصاله مبكرا به (واتصل أيضا برئيس مجلس الرئاسي محمد المنفي)، ثم استقباله قبيل الإعلان عن تشكيل حكومته.

ويؤكد ذلك، في نظر عليبة، أن مصر لن تكرر تجربة العزوف السياسي عن غرب ليبيا، ووضع رهانها فقط على معسكر الشرق، وسيكون لها تأثير ملموس كي تصل الحكومة الجديدة إلى استحقاق الانتخابات في موعده، قبل نهاية العام الجاري.

وأظهرت القيادة المصرية دعمها للدبيبة من خلال زيارة وفد دبلوماسي وأمني لطرابلس قبل أيام قليلة، لاتخاذ الترتيبات اللوجستية لإعادة فتح السفارة في العاصمة الليبية، والقنصلية المصرية في بنغازي، لتسهيل حركة المواطنين بين البلدين.

وصدّقت مصر على استئناف الرحلات الجوية من ليبيا وإليها، الخميس، انطلاقا من مطار بنينا في بنغازي، إلى مطار برج العرب في الإسكندرية، وتتبعها الأسبوع المقبل رحلات من مطار معيتيقة بطرابلس إلى برج العرب.

ويميل الدبيبة للعمل على إيجاد مساحة مشتركة بين مصر وتركيا من دون وجود تواصل مباشر بين البلدين حتى الآن، عندما يراعي جانبا كبيرا من مصالح كل طرف، ويبدد مخاوف القاهرة من انحيازه القوي إلى جانب أنقرة.

ويقول مراقبون، إن كلا من مصر وتركيا لا ترغب في الصدام المباشر، وهو ما ظهر في عدم خرق القوات التابعة لتركيا للخط الأحمر الذي رسمته مصر في سرت والجفرة منتصف العام الماضي، وأعلنت الأولى تدخلها عسكريا حال اختراقه.

وأوضح عليبة أن "البلدين قادران على هندسة التوافق السياسي، بما لا يمثل مأزقا للحكومة الجديدة، أو يخلق صداما جديدا بينهما، وإذا كانت لدى أنقرة نوايا جادة للتصعيد لن تستطيع القيام بها، فكل من البيئة الداخلية والخارجية غير مستعدة لتقبل ذلك في الوقت الراهن، وسيقابل أي فعل مزعج بإجراءات صارمة".

ويدور الحديث في مصر بشكل واضح حاليا عن خروج جميع القوات الأجنبية، وليس القوات التابعة لتركيا، فحسب تقارير الأمم المتحدة هناك نحو عشر قواعد أجنبية على الأراضي الليبية، ونشاط للآلاف من المرتزقة ممن جلبتهم تركيا وروسيا، أو غيرهما.

وتريد القاهرة استمرار الخروج من المظاهر الخاصة بالتصعيد المسلح إلى مواصلة الانخراط في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، بالتوازي مع الاهتمام بالقضايا الحيوية، مثل توحيد المؤسسة العسكرية، وتقوية هياكل الدولة المركزية.

ويسير التحرك المصري حاليا على مسارات متوازية، أهمها حثّ الدبيبة على تعيين وزراء أكفاء غير محسوبين على تركيا، والحفاظ على منجزات اللجنة العسكرية (+5 5) والبناء على وقف إطلاق النار للتوصل إلى درجة عالية من الأمن والاستقرار، والعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات في موعدها.

وعلمت مصادر "العرب"، أن القاهرة تبدي اهتماما كبيرا بمشروعات البنية التحتية في ليبيا، وحققت اللجنة الاقتصادية الليبية برئاسة مصر وأميركا، والمنبثقة عن مسار برلين نجاحا في تهيئة الأجواء لتصحيح الكثير من الأخطاء التي أدت إلى إنفاق مليارات الدولارات ولم تستفد منها الدولة الليبية بالشكل الأمثل.

هندسة توافق سياسي جديد

وتمكن المسار الاقتصادي من إجراء سلسلة إصلاحات مؤخرا، منها توحيد سعر العملة الأجنبية، حيث كانت هناك 6 أسعار لها، وتوحيد الميزانية لأول مرة منذ سنوات دون انتظار تشكيل حكومة جديدة، وعقد اجتماع لمجلس إدارة المصرف المركزي لوضع سياسات نقدية سليمة، على غير إرادة محافظه الصديق الكبير.

وتتوقع مصر أن يركز الدبيبة على القطاع الخدمي والتنموي، بحكم خبرته كرجل أعمال، وحاجة الليبيين لتحسين أوضاعهم المعيشية وشعورهم بأن حكومة السراج أنفقت أموالا طائلة على تركيا والميليشيات المسلحة وترضية قادتها.

ووصل وفد ليبي رفيع المستوى قادما من طرابلس إلى القاهرة، الخميس، لبحث دعم التعاون بين البلدين، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية، وإعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرتها الحرب على مدار عشر سنوات.

مناورات خصوم المغرب تصل إلى الكونغرس الأميركي

يضغط اللوبي الموالي لأطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية داخل الكونغرس بهدف إقناع الرئيس جو بايدن بالتراجع عن اعتراف الإدارة الأميركية السابقة بمغربية الصحراء، وهي ضغوط لا تلاقي صدى داخل إدارة بايدن الجديدة المؤيدة لمبادرة الحكم الذاتي المغربية والمتمسكة بعلاقات إستراتيجية قوية مع المملكة.

محمد ماموني العلوي

الرباط – يقود اللوبي الموالي لأطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية حملة داخل مجلس الشيوخ الأميركي ضد مصالح المغرب بعد فشل مناوراته السابقة، وذلك بهدف إقناع الرئيس جو بايدن بالتراجع عن اعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء.

ووجه السيناتور جيم إنهوف إلى جانب 26 عضوا من مجلس الشيوخ رسالة إلى بايدن اطلعت عليها "العرب"، تطالبه بـ"إعادة التزام الولايات المتحدة بإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء"، معتبرين أن "قرار الإدارة السابقة كان خطأ ولا يعكس السياسة الأميركية طويلة الأمد تجاه قضية الصحراء".

وحسب ما ذكرته تقارير إعلامية، كنوع من ممارسة الضغط اعتبر أعضاء اللوبي الذي يدعم رؤية الجزائر بالكونغرس أن القرار الذي اتخذته الإدارة السابقة في ديسمبر الماضي، بالاعتراف رسميا بسيادة المغرب على صحرائه، "قصير النظر ويقوض عقودا من السياسة الأميركية التي عرفت بها مما تسبب في استياء عدد كبير من الدول الأفريقية".

وأكدت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن "الإدارة الأميركية لن تتراجع عن قرار الرئيس الأسبق دونالد ترامب، لأسباب جيواستراتيجية متعلقة بتفاهمات واشنطن والرباط ترتبط بالأمن القومي لكلا الطرفين"، مشيرة إلى أن "قرار واشنطن ليس ظرفيا وإنما مضبوط بقواعد أساسية تم الاشتغال عليها على مدى سنوات".

وهذا ما ذهب إليه مستشار وزارة الخارجية الأميركية المكلف بشؤون الشرق الأوسط آرون ديفيد ميلر، مؤكدا في مقال له نشره موقع قناة "سي.أن.أن" أن بايدن لن يتراجع عن قرار الرئيس ترامب القاضي بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء.

ووفق بيان لوزارة الخارجية الأميركية، كان بايدن قد شدد في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على دعم الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات مؤخرا بين إسرائيل ودول من العالم العربي والإسلامي، في إشارته إلى المغرب والإمارات والبحرين والسودان.

وكرد ضمني على ضغوط خصوم المغرب، وضعت وزارة الخارجية الأميركية الأربعاء خارطة المملكة المغربية كاملة بصحرائها في جميع مواقع التواصل الخارجي عبر العالم، في خطوة تعكس تمسك واشنطن بالاعتراف بمغربية الصحراء.

ويشير محمد الطيار الباحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، في حديثه لـ"العرب"، إلى أن "تحرك اللوبي المعادي للمغرب لن يؤثر على قرار الإدارة الأميركية المتعلق بالصحراء المغربية". ويعزو ذلك إلى كون هذا القرار جاء في خضم تراكمات برزت منذ إدارة بيل كلينتون وعبر قانون المالية سنة 2014 في عهد باراك أوباما، حيث أقر الكونغرس بتوسيع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للمغرب لتشمل صحراءه الجنوبية.

ولفت الطيار إلى أن زيارة وفد عسكري أميركي رفيع المستوى خلال الأيام القليلة الماضية رفقة وفد عسكري مغربي إلى "قطاع المحبس" قرب الحدود الجزائرية رسالة أخرى توجهها الولايات المتحدة في ما يخص اعترافها بمغربية الصحراء.

وأوضح بالقول "لترسيخ الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء قررت كل من واشنطن والرباط هذه السنة أن تشمل مناورات 'الأسد الأفريقي' منطقتي الداخلة والمحبس وبمشاركة حوالي 10 آلاف جندي من مختلف الدول".

ويستحضر باحثون في العلاقات الدولية المحاولات السابقة الفاشلة للوبي المناوئ للمملكة. وكان جون بولتون فشل في تنفيذ خطته الداعمة للانفصاليين حينما كان مستشار الأمن القومي للرئيس السابق، وكذلك عندما كان يتولى منصب مساعد المبعوث الأممي السابق جيمس بيكر وسفيرا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة خلال الفترة ما بين 2005 و2006.

ويشير هؤلاء إلى أن المؤسسات الرئيسية كالخارجية الأميركية والبنتاغون والاستخبارات لها رؤية مغايرة لمجموعات الضغط الداعمة للجزائر وبوليساريو.

محمد الطيار

تحرك اللوبي المعادي للمغرب لن يؤثر على قرار الإدارة الأميركية

وتعاقدت الجزائر مع شركة العلاقات العامة "ديفيد للاستشارات" المملوكة لمؤسسها ديفيد كين في العام 2018، الذي يعتبر من بين الأصدقاء المقربين لبولتون، بل الأكثر من ذلك أن بولتون كان هو السبب في تعرف هذه الشخصية على الجزائر قبل زهاء عقدين من الزمن ووراء اهتمامه بقضية الصحراء.

وحسب المتابعين، لم تستسغ الجزائر ومناصروها تشبث الولايات المتحدة بدعم موقف المغرب، خاصة حينما وصف ترامب أعقاب توقيعه الاتفاق القاضي بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء، مقترح الحكم الذاتي بالجاد والواقعي، وأنه الأساس الوحيد لحل عادل ودائم من أجل السلام والرخاء.

وتبعا لذلك تحاول الجزائر عبر توظيفها الإعلام وعلاقاتها مع شبكات الضغط في واشنطن التشويش على مكاسب المغرب في ملف الصحراء.

ورأى سمير بنيس، الباحث والمحلل السياسي من واشنطن، أنه على المغرب التحرك بسرعة من أجل إحباط مخططات الجزائر وحلفائها في واشنطن والحيلولة دون تفكير بايدن في إلغاء قرار الاعتراف بمغربية الصحراء ومنع الجزائر من فرض سرديتها، منبها إلى أن "خصوم المغرب عاقدون العزم على الضغط على الإدارة الأميركية من أجل إحراجها وجعل هذا الملف موضوع رأي عام".

ويستنتج الطيار أن اللوبي الأميركي الموالي للجزائر حاول إثارة موضوع الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء في جلسة المصادقة على وزير الخارجية الذي لم يسلم من ضغوطه. وختم بالقول "هي مجرد محاولة ضعيفة ولن تؤتي أكلها وهي محاولة كغيرها، على اعتبار أن هؤلاء يقومون بمهمتهم ليستمر تدفق مال الشعب الجزائري إلى جيوبهم".

واشنطن متمسكة بمغربية الصحراء

تعويل السلطة على تشويه الحراك يفشل في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – فشلت السلطة الجزائرية في تسويق فرضية العنف التي تلف الحراك الشعبي المناهض لها، بعدما تحولت اعترافات إرهابي بثها التلفزيون الحكومي ومعه مختلف الفضائيات المحلية الخاصة، إلى مصدر للتعاليق الساخرة من طرف ناشطي شبكات التواصل الاجتماعي.

ويبدو أن الاعتراف الذي تضمن نقاط ظل واختلالات في حياكة الرواية الأمنية، لم يحقق المبتغى وهو نشر المخاوف من إمكانية جر احتجاجات سياسية في الأفق إلى أعمال عنف وفوضى، تعيد سيناريو العشرية الدموية إلى الأذهان، في ظل إصرار فواعل الحراك الشعبي على الاحتجاج السلمي وعدم الانجرار إلى الاستفزازات الممكنة.

وطفا على سطح المشهد الجزائري قبل أيام قليلة من الذكرى الثانية للحراك الشعبي، تحد جديد بين طرفي الصراع، سيكون عنوانه الأبرز في قادم الأوقات هو العنف والسلم، لحسم جولة جديدة من حراك مناهض للسلطة. ففيما تلوح فرضية العنف في الأفق، يجري التمسك في المقابل بالطابع السلمي كما كان عليه الحال خلال العامين الماضيين.

وذكر الإرهابي حسن زرقان، المكنى بـ"أبوالدحداح"، في الاعتراف الذي قدمه، بأن "تنسيقا كان جاريا بين الجماعات الإرهابية وبين ناشطين بارزين في الحراك الشعبي، خاصة أولئك الذين ينشطون في بعض العواصم الأوروبية من أجل إسقاط النظام".

ولفت إلى أن تنظيمه كان يعمل على تحريض الشارع ضد السلطة خلال الفترة الماضية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وأنه أنشأ المئات من الصفحات والمنتديات الإلكترونية، وكان على تواصل دائم ببعض الناشطين المهاجرين، من أجل تحريض الشارع ضد السلطة.

> **اعتراف الإرهابي الذي تضمن نقاطا غامضة لم يحقق المبتغى وهو نشر مخاوف من إمكانية جر الاحتجاجات إلى مربع العنف**

وحسب معلومات تحصلت عليها "العرب"، فإن "الإرهابي المنحدر من منطقة الأخضرية (شرق العاصمة)، يعد من الرعيل الأول للجماعات الإرهابية، الذي لا يتحكم في التكنولوجيات الحديثة ولا في وسائل الاتصال المستجدة".

والتحق زرقان، بالجماعات الإرهابية العام 1994، وهو من العناصر القليلة التي رفضت الانخراط في مسار المصالحة الوطنية عامي 1999 و2005، والتحق بخلايا تنظيم القاعدة، في مناطق بعيدة عن مسقط رأسه، قبل أن يتم إلقاء القبض عليه خلال الأشهر الماضية، في إطار ما عرف بـ"خلية بيت المال" بجيجل في شرق البلاد، أين تم العثور على مبلغ 80 ألف أورو، يرجح أن تكون جزءا من فدية صفقة "صوفي بترونين".

وظهر "أبوالدحداح"، في التسجيل التلفزيوني، مجردا تماما من ملامح الشخصية الإرهابية الدموية، وغير متحكم في المعلومات التي يقدمها حول التحريض في شبكات التواصل الاجتماعي، فكتب أحد المعلقين "هذا الإرهابي قتل 40 مليون جزائري بالضحك".

كما تعارض اعترافه مع الوضع الحقيقي لشبكة الاتصالات الجزائرية (الإنترنت)، التي تعرف بالضعف والهشاشة، وكانت محل انتقاد الرجل الأول في الدولة الرئيس عبدالمجيد تبون نفسه، فغالبا ما يعاني المستعملون من رداءة الخدمة في العاصمة والمدن الكبرى، فيما تكون أكثر رداءة في الجبال والمناطق النائية، الأمر الذي يجعل الرواية غير مستقيمة مع المعطيات الميدانية، لاسيما وأن السلطة كانت تعمد طيلة أشهر الاحتجاجات على إضعاف شبكة الإنترنت وحتى قطعها في بعض الأحيان، لتعطيل الانتشار.

وذكر المتحدث، بأنه "كنا نريد نشر الفوضى والفكر الجهادي المسلح بواسطة ناشطين في عواصم غربية.. واتفقنا على إسقاط النظام. هم يحرضون الشارع على السلمية، ونحن ندعمهم بالسلاح والعنف عندما تنزلق الأوضاع".

وأضاف "نحن كنا ندعمهم في التحريض ونحرض الشباب على الاحتجاج السلمي، لكن في الحقيقة نحن كنا ندفع نحو العنف والفوضى، لأننا لا نعترف بالسلمية ولا نؤمن بها.. كنا نملك صفحات وقنوات على شبكات التواصل الاجتماعي تدعو للعصيان المدني".

وكان الإعلام المحلي بشقيه الحكومي والخاص قد تجاهل المسيرة التي شهدتها مدينة خراطة، وباستثناء عناوين ورقية قليلة جدا، فإن باقي الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب والإلكتروني، تعاملت معها بتجاهل تام أعاد إلى الأذهان سيناريو تعاطيها مع انفجار الحراك الشعبي في الأسابيع الأولى من العام 2019.

وذهبت قناة "دزاير تي.في" المملوكة لرجل الأعمال المسجون علي حداد وصحيفة النهار، إلى إدراج المسيرة في إطار "مخطط يستهدف جر البلاد إلى الفوضى والعنف"، بإشراف جهات لم تسمها، وهو ما تطابق مع اعترافات الإرهابي المذكور، لكن مفعول هذه الروايات يبقى ضعيفا ويؤدي دورا عكسيا في ظل غياب القرائن والحجج، الأمر الذي وضعها في خانة الدعاية المستهلكة.